

بداية العام الجديد مناسبة جيدة لمناقشة أسباب وتجليات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال الأعوام الماضية. خصوصاً مع استمرار التوقعات حول انزلاق الاقتصاد إلى ركود مزمن وعميق بفعل ضعف الاستقرار المالي الناتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، وارهصات التحول البيئي في بلدان شكلت بحق قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي خلال العقود القليلة الماضية، فضلاً على التوترات السياسية التي شهدها العالم مؤخرًا وتفاقم ملف الهجرة والنازحين.

إن تباطؤ الاقتصاد العالمي يبين بوضوح مدى ترابط الاقتصادات بعضها بالبعض الآخر، فالأزمة المالية العالمية الأخيرة انتقلت من الولايات المتحدة إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر النظام المالي والمصرفي وسرعان ما تسربت إلى الاقتصاد الحقيقي.

ولمواجهة الموقف حاولت أوروبا الخروج عن القواعد المالية التي اسس لها الاتحاد الأوروبي لتتخطى في عجوزات مالية ضخمة انتهت إلى أزمة مديونية طالت عدد من بلدان الاتحاد وهددت بانفراط عقده. لمواجهة ذلك عمدت البلدان الأوروبية مطلع العقد الحالي إلى تشريع سياسات تقشفية تحد من نمو الدين العام ومكافحة العجز المالي المتنامي. هذه السياسات كجحت الطلب الكلي وادخلت الاقتصاد في موجة ثانية من الركود. ونظراً لتشابك الاقتصاد العالمي، أدى الانكماش الاقتصادي في أوروبا وعدد من البلدان المتقدمة إلى ضعف معدلات النمو والتجارة الخارجية، وكان الخاسر الأكبر للاقتصادات الآسيوية التي تعتمد على نمط التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي. ضعف النمو في الاقتصادات الصاعدة نتيجة انخفاض الطلب على صادراتها (خصوصاً الصين) قاد سرعياً إلى هبوط وارداتها من السلع الأساسية والنفط تحديداً، مما دفع بأسعار النفط إلى الانهيار دون 40

## الآفاق الاقتصادية لعام 2019م

د. حيدر حسين آل طعمة

دولار للريميل، تزامن ذلك مع تخمة في المعروض النفطى. كما ادخل ضعف الإيرادات من الصادرات النفطية وغيرها من السلع الأساسية العديد من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية في انكماش اقتصادى حاد خصوصاً وأن هذه البلدان تعتمد على نمط نمو قائم على أحادية التصدير.

في سياق التشابك الاقتصادي السابق لا يوجد اقتصاد محلي بمنأى عن حركة الاقتصاد العالمي وتحولاته. ويمكن ابراز مصادر التدهور الاقتصادي والأسباب الكامنة خلف المعدلات الهزيلة التي شهدها النمو الاقتصادي العالمي مؤخرًا وكما يلي:

1- **قصور الطلب الكلي**

خلفت سياسات التقشف المالي التي تبناها الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان المتقدمة لتقادي أزمات المديونية، ضعفًا حادًا في مستويات الطلب الكلي والناجم أساسا عن هبوط مستويات الانفاق

الحكومى والعائلي، خصوصاً مع تزايد اعداد العاطلين عن العمل وزيادة معدلات الضرائب وضعف معدلات الاستثمار بسبب التوقعات المتشائمة التي خيمت على المشهد الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية.

2- **التحول البيئوي**

تصر العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بتحولات بيئية مذهلة في هياكل الإنتاج وانماط النمو الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة وأوروبا هناك تحول مستمر من التصنيع إلى الخدمات، في حين تشهد الصين تحولا من نموذج النمو القائم على التصدير إلى الاقتصاد المدفوع بالطلب المحلي، اما بالنسبة لمعظم الاقتصادات التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تحقيق النمو فإنها تواجه تحدي مصيري إزاء انهيار أسعار السلع الأساسية (النفط مثلا) مما يحتم عليها الانتقال لنماذج نمو قائمة على التنوع والحد من الافراط

# اقتصاد

**25 مليون يماني يستفيدون من خدمات ميناء الحديدة الانسانية**

هذه التوترات من النظرة المتشائمة للاستثمار الاجنبي في العديد من بلدان العالم رغم توفر فرص استثمار مغرية وبيئة استثمارية مناسبة، الا ان الخوف من الصراعات السياسية وما تخلفه من تقلبات في أسعار العملات الصرف وانهيار في بورصات الأسهم زادت من مخاوف المستثمرين وقلصت من ولوجهم إلى العديد من أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

الآفاق الاقتصادية لعام 2019م يتوقع أن يشهد العام الحالي سيلا من التحديات الاقتصادية والسياسية، ولكن اقتصادات الصاعدة ستكون في صدارة المشهد كونها كانت ولسنوات طويلة قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، وساهمت بكفاءة في تلطيف واستيعاب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويبري العديد من الاقتصاديين والخبراء أن تعجيل تعافي الاقتصاد وتعزيز معدلات نمو اقتصادي مقبول وتفادي انزلاق الاقتصاد العالمي نحو ركود اقتصادي مزمن يتطلب من البلدان المتقدمة (أوروبا تحديداً) العمل على حزمة من السياسات التوسعية التي تهدف إلى تحفيز الطلب الكلي لأجل إثارة الإنتاج المحلي واستيعاب معدلات البطالة من جهة وتحريك عجلة التجارة الخارجية من جهة أخرى.

كما ينبغي لقيادة دول العشرة الانفاق على سياسات موحدة تحدد من تقلب أسعار الصرف وتزيد من معدلات التبادل التجاري عبر اتفاقيات داعمة للشراكة وإزالة العوائق والقيود. اما على صعيد النظام المالي العالمي فالحاجة ملحة إلى إعادة هيكلة وتنظيم المصارف العالمية الكبرى وحثها على مد جسور التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية عبر ضمانات تقدمها البنوك المركزية تقلص من حدة المخاطرة التي تعترض الفرص الاستثمارية الحالية.

\* باحث عراقي

# 09

الثلاثاء: ٢ جمادى الأولى ١٤٤٠هـ - ٨ يناير ٢٠١٩م - العدد ١٩٧٧٢

Tuesday: 2 Jumada Alowla 1440 - 8 January 2019 - Issue No. 19773



## الثورة

# قوى العدوان تواصل خروقاتها برغم تواجد لجنة تنسيق إعادة الانتشار الأممية

**قبل**

عدة أيام بدأ رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار باتريك كاميرت وقيادات السلطة المحلية في الحديدة ورئيس مصلحة خفر السواحل اللواء عبد الرزاق المؤيد المهام الأمنية في ميناء الحديدة بعد إعادة القوات المسلحة انتشارها في الميناء وبواباته ومدخله وسيجاته الخارجية في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة أنتشار القوات العسكرية في الحديدة ..وتأتي هذه الخطوة في إطار تنفيذ التفاهات التي تم التوافق عليها في ستوكهولم بالسويد وتعد هذه الخطوة كبادرة أمل لأكثر من 25 مليون يماني يستفيدون من الخدمات الإنسانية والتجارية التي يقدمها الميناء في ظروف الحرب والحصار بعد استيلاء الإمارات والسعودية وقوى العدوان على معظم موانئ وسواحل اليمن الاستراتيجية.

**أحمد المالكي**

تعتبر ميناء الحُدَيْدَة، ثاني أهم ميناء يماني

بعد ميناء عدن، ويقع في منتصف الساحل اليمني للبحر الأحمر ويرتبط بقناة ملاحية بطول 11 ميلاً بحرياً وعرض 200 متر ويمتلك حوضاً للاستدارة بقطر 400 متر، وتبلغ مساحته الداخلية نحو 3 ملايين متر مربع، ويضم ثمانية أرصفة، بإجمالي طول يبلغ 1461 متراً، ورصيفين آخرين في حوض الميناء بطول 250 متراً. وقد أنشئ الميناء عام 1961م بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي سابقاً، وينفرد بعدد من الميزات (8)، أهمها:

- موقعه الاستراتيجي وقربه من الخطوط الملاحية العالمية.

- حماية طبيعية من الأمواج والتيارات المائية.

- غير معرض للرياح الموسمية.

**أهمية**

تشكّل معركة ميناء الحُدَيْدَة، أهمية بالغة بالنسبة لقوى العدوان ومعركة الحُدَيْدَة تشكل ثاني أهم معاركها، بعد الاستيلاء على عدن التي جرت وقائعها في يوليو 2015؛ ذلك لأن استعادة المدينة والسيطرة على الميناء يعني حرمان الشعب اليمني من منفذ بحري هو الوحيد الذي ما يزال تحت سيطرة الجيش وللجان الشعبية ويمد الشعب بالمواد الغذائية والإغاثية والطرف الآخر



على مدينة الحديدة ووفقا للمعطيات العسكرية التي رجحت تفوق قوات الجيش واللجان الشعبية ميدانياً يمكنها من صد القوات المهاجمة

أهم موانئ اليمن وهو ميناء الحديدة ليضاف إلى ما لها من نفوذ على مينائي مدينتي المكلا والشحر بحضرموت، وما قامت به من تحويل ميناء المخا الذي يبعد 6 كيلو مترات عن مضيق باب المندب، إلى

تُكنة عسكرية.

واليوم: تتجه أنظار أبوظبي إلى الحُدَيْدَة وميناءيها (الصليف والحُدَيْدَة)، وصولاً إلى ميناء ميدي بمحافظة حجة. من هنا؛ فإن أهداف الإمارات العسكرية في السيطرة على الموانئ اليمنية؛ لا تنفصل عن مساعيها لتعزيز حضورها الاقتصادي والعسكري في المنطقة لاسيما من خلال الممرات البحرية الرئيسية.

اقتصادياً؛ تخشى أبوظبي من احتمال قيام منافسين لها يسعون لتحويل التجارة بعيداً عن

“**ميناء الحديدة يعد ثاني أهم ميناء يماني بعد ميناء عدن**

“**معركة الحديدة تشكل ثاني أهم المعارك بالنسبة لقوى العدوان**

“**تقرير لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن لم يذكر ميناء الحديدة كمنفذ لتهريب السلاح**

“**خروقات قوى العدوان في الحديدة تثير الشكوك حول نواياهم في تحقيق سلام يخدم اليمنيين**

السعودي الإماراتية غير جادة في تنفيذ تفاهات ستوكهولم بالسويد الخاصة بالحديدة ومينائها ما يحتم على المبعوث الأممي والأمم المتحدة أن تتخذ مزيداً من الإجراءات لوقف الانتهاكات والخروقات العدوانية في مدينة الحديدة وضواحيها لإثبات نية المجتمع الدولي في تحقيق تقدم نحو الحل السلمي في اليمن بدء من ملف الحديدة وباقي الملفات التي تم الاتفاق على تفاهاتها بالسويد.

# تطبيق حكومة السودان الإخوانية برامج الخصخصة وإلغاء دعم السلع الأساسية وراء انطلاق الاحتجاجات

انخفضت نسبة سكان الريف من 89 % من إجمالي عدد السكان سنة 1960 إلى 66 % سنة 2017، وتساهم الزراعة بنسبة 30 % من الناتج المحلي، فيما لا تزيد مساهمة الصناعة عن 6% من الناتج المحلي خلال العقد الأخير، ولم يزد معدل النمو عن 3,8 % سنوياً، من 1989 إلى 1999، وإلى حوالي 5 % سنوياً بين 2000 و 2009، وتراجع بعد سنة 2010، كما تراجعت قيمة الدخل الحقيقي للمواطنين الذين يعانون كذلك من انقطاع مياه الشرب في بعض مناطق البلاد، ومن انقطاع الكهرباء ومن شح الوقود، مع ارتفاع ثمنه، ومن انقطاع بعض أنواع الأدوية التي تستوردها الشركات، وارتفاع ثمن أدوية عدد من الأمراض الشائعة والمُزمنة، بسبب شح العملة الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه السوداني، لأن البلاد لا تُنتج سوى حوالي 40 % من حاجتها...

وتقول تلك التقارير أن تطبيق حكومة الإسلام السياسي برامج الخصخصة وإلغاء دعم السلع الأساسية أدى إلى انطلاق الاحتجاجات التي تكررت وتكرر معها القمع وإيقاف صدور الصحف، وودع حُكّام الخليج دعم الاقتصاد السوداني، لقاء كافيت الجيش في العدوان على شعب اليمن، ولكن الإمارات والسعودية تستخدم أبناء السودان في تقتيل أبناء اليمن وتلقي بهم أيضاً إلى محرقة الموت في اليمن المعروفة بمقرية الغزاة عبر التاريخ، دون تقديم المساعدات المؤعوثة، فيما لا تزال الولايات المتحدة تُطبّق حُظرًا اقتصادياً ومالياً جُزئياً على البلاد.

أو ما يقارب 150 % من صادرات البلاد، ووفقاً للتقارير فقد ارتفعت قيمة الدين الخارجي من 19,3 مليار دولار سنة 2001 إلى 41,5 مليار دولار سنة 2008 وإلى 52,4 مليار دولار بنهاية سنة 2016، وفق تقرير صندوق النقد الدولي (أو ما يعادل صادرات البلاد لأكثر من عشر سنوات)، بنسبة 111% من إجمالي الناتج المحلي، وتأخرت الحكومة عن تسديد حوالي 84 % من الدين الخارجي سنة 2016، وارتفع متوسط سعر الصرف الرسمي من 18 جنيهاً سودانياً مقابل الدولار الأمريكي الواحد في مارس 2018 إلى 47,5 جنيهاً سودانياً للدولار الأمريكي الواحد في أكتوبر 2018، وارتفع معدل التضخم على أساس سنوي من 1% بنهاية ديسمبر 2017 إلى 55,6% نهاية مارس 2018...

وقالت التقارير ان الحكومة طبقت سياسات قصيرة المدى، واستبعدت الاستثمار في الزراعة، من أجل الاكتفاء الغذائي، والاستثمار في تصنيع الإنتاج الفلاحي، فخفضت الإنفاق وطلقت سياسة تقشف صارمة وخفضت دعم المواد الأساسية، وأضرت كثيراً بالأجراء والفقراء، ويعتبر صندوق النقد الدولي (نهاية سنة 2017) إن هذه الإجراءات غير كافية، ووجب الإنشاء الكامل لدعم الطاقة (الوقود والكهرباء)، والطحين (الدقيق)... إلى أن الاقتصاد بقي زراعياً، ولم يساهم في ارتفاع دخل المواطنين، خصوصاً في الريف، حيث

التي ارتفعت بين 2001 و2010م، قبل الانفصال الفعلي للجنوب (تموز/يوليو 2011)، الذي أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية من 11,1 مليار دولار سنة 2008 إلى نحو 1,7 مليار دولار سنة 2013 وإلى 417 مليون دولار سنة 2017، وحاولت الحكومة زيادة حجم وقيمة الصادرات غير النفطية من 461 مليون دولار سنة 2007 إلى 3,7 مليار دولار سنة 2017م، لكنها لم تتمكن من تعويض المبالغ التي فقدها الاقتصاد من خسارة موارد النفط، فانخفض متوسط دخل الفرد من 2414 دولاراً إلى 1200 دولار سنة 2016، وانخفضت القيمة الإجمالية للصادرات من 11,4 مليار دولار سنة 2010 إلى 4,1 مليار دولار سنة 2017م، بينما ارتفعت قيمة التوريد للحاجيات الضرورية إلى 11 مليار دولار، مما خلق عجزاً هاماً في الميزان التجاري، فارتفعت أسعار المواد الأساسية، وخصوصاً المستوردة، وارتفع معها معدل التضخم إلى متوسط 50 % لفترة طويلة، قبل أن ينخفض، ويعاني ميزان المدفوعات من عجز بنسبة قاربت 9 % من إجمالي الناتج المحلي، بنهاية 2016، وفق صندوق النقد الدولي الذي يقدر العجز الأقصى "المقبول" بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي.

ولكن عجز السودان وفقاً للتقارير سيبقي في حدود 9 % حتى سنة 2022، وقدر المصرف المركزي قيمة العجز سنتي 2017 و 2018 بحوالي ستة مليارات دولاراً سنوياً،